

مجلس الأمن

Distr.: General
14 February 2020
Arabic
Original: English

جمهورية أفريقيا الوسطى

تقرير الأمين العام

أولا – مقدمة

1 – مدّد مجلس الأمن، بموجب قراره 2499 (2019)، ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى (البعثة المتكاملة) حتى 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، وطلب إليَّ أن أقدّم إليه كل أربعة أشهر تقريراً عن تنفيذها. ويقدم هذا التقرير معلومات مستكملة عن التطورات الرئيسية في جمهورية أفريقيا الوسطى منذ تقريري المؤرخ 15 تشرين الأول/أكتوبر 2019 (S/2019/822).

ثانيا – الحالة السياسية

2 – لا تزال الأنشطة المتصلة بتنفيذ الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى محور اهتمام أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين. وتهيمن الديناميات السياسية هيمنة مطردة على البيئة السياسية قبل الانتخابات التي ستجرى في عامي 2020 و 2021، التي تتسم بعودة الرئيسين السابقين، فرانسوا بوزيزي وميشيل جوتوديا، والرئيس السابق للجمعية الوطنية، عبد الكريم ميكاسوا.

عملية السلام

3 – بعد مرور عام على توقيع الاتفاق، تناقص العنف عموماً رغم استمرار وقوع حوادث متفرقة وخطيرة متعلقة بالعنف وبانتهاكات حقوق الإنسان. وقد أُحرز بعض التقدم في أولويات من قبيل آليات التنفيذ، والتشريعات الرئيسية، والجهود المبذولة لمكافحة الإفلات من العقاب، وآليات المصالحة المحلية، والأعمال التحضيرية للانتخابات. وعلى الرغم من أوجه التقدم هذه، فإن استمرار انعدام حسن النية لدى الأطراف الموقّعة على الاتفاق، ولا سيما الجماعات المسلحة الرئيسية الثلاث المنتمية لائتلاف سيليكا السابق وحركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار وميليشيات ''أنتي بالاكا''، علاوة على الالتزام الصوري من جانب أجزاء من الحكومة، وخاصة القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى، وكذلك حساسية قضايا من قبيل آليات الأمن والعدالة الانتقالية، قد ساهمت في هذا التأخر.



170220 170220 20-01789 (A)



4 - ولم يتم الوفاء بالموعد النهائي الذي حددته السلطات الوطنية لإنجاز نزع السلاح والتسريح وهو حلول نهاية كانون الثاني/يناير 2020. لكن عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن استؤنفت في غرب البلد، رغم مواصلة بعض الجماعات المسلحة القيام بأنشطتها غير القانونية. وأكمل 253 من المقاتلين السابقين الذين نُزع سلاحهم وسُرحوا وأُخضعوا للفحص بغية إدماجهم في وحدات الأمن المختلطة الخاصة لمنطقة الدفاع الشمالية الغربية تدريبهم في بُوار في 16 كانون الأول/ديسمبر بمعية 266 فرداً من قوات الدفاع والأمن الداخلي. وهذه الوحدة لم تُصبح بعد جاهزة لأداء مهامها. وتعمل السلطات الوطنية، بدعم من البعثة المتكاملة والاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي وصندوق بناء السلام والمنظمة الدولية للهجرة، على تذليل العقبات التي تحول دون نشر الوحدات، بما في يشمل أماكن ومواقع النشر، ودفع البدل اليومي، واللوجستيات.

5 - وعقدت الجمعية الوطنية دورتها العادية في الفترة من 1 تشرين الأول/أكتوبر إلى 27 كانون الأول/ديسمبر 2019. ولم تعتمد بعد عدة قوانين أُشير إليها في الاتفاق، وهي القانون بشأن الوضع القانوني لرؤساء الدولة السابقين، وقانون اللامركزية والحكم المحلي، والقانون المتعلق بالوضع القانوني للأحزاب السياسية والمعارضة، والقانون المتعلق بعودة المشردين داخلياً.

6 - وواصل ممثلي الخاص ورئيس البعثة المتكاملة، مانكور ندياي، والجهتان الضامنتان للاتفاق (الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا) والحكومة بذل الجهود الرامية إلى تعزيز الالتزام بالاتفاق. فعلى سبيل المثال، بعد العمليات العسكرية التي نفذتها البعثة المتكاملة ضد حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار، التقى وفد يتألف من ممثلي البعثة المتكاملة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بزعيم الحركة في بُوار في 24 تشرين الأول/أكتوبر لتشجيع المشاركة في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن. ووافق زعيم الحركة على أن تلقي حركته السلاح وتسرح أفرادها شريطة أن يكون بوسعها الالتحاق بالوحدات الأمنية الخاصة المشتركة. لكنها علقت مشاركتها في آليات تنفيذ الاتفاق بعد أن اعتُبر 124 من مقاتليها غير مؤهلين لذلك. وفي 7 و 12 و 14 تشرين الثاني/نوفمبر، اجتمعت وفود رفيعة المستوى مع قادة الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى وحركة محرري أفريقيا الوسطى لنصرة العدالة في بيراو ونديلي بغرض منع وقوع المزيد من أحداث العنف.

7 - وفي تشرين الثاني/نوفمبر، وضعت أمانة للجنة التنفيذية لرصد الاتفاق توصيات لتحسين الفعالية. ومن التوصيات الرئيسية، التي لم تنفذ بعد، زيادة عدد الجماعات المسلحة الممثَّلة، وهو خمس جماعات مسلحة حاليا، ليشمل جميع الجهات الموقعة للاتفاق الأربعة عشرة، وإنشاء منصب نائب رئيس اللجنة التي تشرف على لجان المحافظات، وزيادة عدد موظفي الأمانة.

8 - وفي 3 كانون الأول/ديسمبر، عقدت اللجنة جلستها السادسة في بانغي لمناقشة عدة أمور منها تنفيذ المادة 35 من الاتفاق بواسطة تدابير عقابية أو قسرية، بما فيها الجزاءات السياسية والاقتصادية والقضائية والدولية واستخدام القوة. واستثناءً، شاركت جميع الجماعات المسلحة الموقِّعة على الاتفاق باستثناء الجبهة الديمقراطية لشعب جمهورية أفريقيا الوسطى في هذه الجلسة. وشارك فيها لأول مرة أنيسيه - جورج دولوغيلي، ممثل المعارضة السياسية وزعيم حزب الاتحاد من أجل تجديد أفريقيا الوسطى.

9 - وفي 16 كانون الأول/ديسمبر، طلب كل من الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى والاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى والحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى عقد اجتماع بموجب المادة 34 من الاتفاق في رسالة موجهة إلى ممثلي الخاص والجهتين الضامنتين. وفندت تلك الجماعات المزاعم القائلة إن الجماعات المسلحة هي الجهات الوحيدة التي تنتهك الاتفاق. وأشارت إلى مشاركة تلك الجماعات في آليات الرصد المنشأة بموجب الاتفاق، وإلى إزالتها الحواجز غير القانونية وتقديم قوائم الأهلية للمشاركة في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن، كما أعربت عن امتعاضها من تأخر الحكومة في التنفيذ، ولا سيما في ما يتعلق بتفعيل الوحدات الأمنية الخاصة المشتركة. ووافقت البعثة المتكاملة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، بالتشاور مع الحكومة، على عقد الاجتماع. وفي 13 كانون الثاني/يناير، أصدرت الجماعات الثلاث بياناً آخر انتقدت فيه بطء تنفيذ الاتفاق ودعت إلى عقد الاجتماع، وأصرت على عقده خارج البلد، وهو ما اعترضت عليه الحكومة والجهتان الضامنتان.

10 - وفي 6 شباط/فبراير، جرى الاحتفال بالذكرى السنوية الأولى لتوقيع الاتفاق في القصر الرئاسي، بمشاركة 13 من الجماعات المسلحة الـ 14 الموقِّعة على الاتفاق والأحزاب السياسية والمجتمع المدني والمجتمع الدولي. وأصدرت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بياناً مشتركاً للاحتفال بهذه المناسبة والدعوة إلى تنفيذ الاتفاق تنفيذاً تاماً.

11 - وتواصل لجان المحافظات، بدعم من صندوق بناء السلام، معالجة القضايا الأمنية والأسباب الجذرية للنزاع رغم كون فعاليتها تحتاج إلى تحسين. وظلت مشاركة المرأة محدودة في هذه اللجان، حيث بلغت حوالي 20 في المائة، إذ لا تشارك إلا 44 امرأة في 15 لجنة. ولا تضم عضوية اللجان التقنية المعنية بالأمن سوى المحافِظات الثلاث لبانغاسو ومامبيري - كاديي وموباي. وتشمل تلك العضوية جمعيات الضحايا، التي تمثل جميع ضحايا النزاع وليس فقط ضحايا العنف الجنسي المتصل بالنزاع. ومكَّن إنشاء لجنة محافظة أوهام القادةَ المسلمين وبعض أعضاء ائتلاف سيليكا السابق من العودة للمرة الأولى منذ عام 2013.

12 - وفي 29 تشرين الثاني/نوفمبر، اعتمدت الجمعية الوطنية الميزانية الوطنية لعام 2020، البالغة نحو 481 مليون دولار. وتضمنت مخصصات لتنفيذ الاتفاق، بما في ذلك مبلغ 700 400 دولار لآليات الرصد.

التطورات السياسية

13 - اتسمت الحالة السياسية باستمرار تعزيز المعارضة السياسية واستمرار الخلافات في صفوف الأغلبية الرئاسية. وقد زاد الحالة تعقيدا عودة السيد بوزيزي في 15 كانون الأول/ديسمبر والسيد جوتوديا في 10 كانون الثاني/يناير. وكان في استقبال السيد جوتوديا يوم وصوله الرئيس، فوستان آركَنج تواديرا؛ وغادر في 12 كانون الثاني/يناير معلناً نيته في العودة. وفي 21 كانون الثاني/يناير، وبتيسير من الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، اجتمع الرئيس بالسيد بوزيزي لمناقشة شروط وجوده في البلد. وفي 25 كانون الثاني/يناير، أصدر الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والأمم المتحدة بياناً مشتركاً رحبا فيه بالاجتماعات التي عقدها السيد تواديرا مع أربعة من رؤساء الدولة السابقين في إطار عملية السلام، ودعوا إلى التنفيذ السريع لما لم يُنفَّذ بعد من التزامات منصوص عليها في الاتفاق.

وفي 27 كانون الثاني/يناير، أعرب السيد بوزيزي خلال أول مؤتمر صحفي عمومي يعقده عن تأييده إجراء الانتخابات وأعلن أن حزبه هو الذي يتمتع بصلاحية تعيين مرشحه للانتخابات الرئاسية.

14 - وانضم حزب ''كوا نا كوا'' وحزب التجمع الديمقراطي لأفريقيا الوسطى إلى ائتلاف المعارضة بقيادة السيد دولوغيلي. وظل العديد من أعضاء التجمع الديمقراطي لأفريقيا الوسطى في الأغلبية الرئاسية. وأصدر الرئيس السابق للجمعية الوطنية وعضو البرلمان الممثل للدائرة الثالثة في بانغي، السيد ميكاسوا، بيانات صحفية أكد فيها انتماءه إلى حركة ''إي زينغو بياني'' وتأسيس معارضة ديمقراطية موحدة. وفي 13 كانون الثاني/يناير، أصدر حزب ''كوا نا كوا'' بيانا شجب فيه الأحداث التي وقعت في ألينداو في 9 كانون الثاني/يناير واعتبرها انتهاكاً للاتفاق، وطالب بعدة أمور منها الاستقالة غير المشروطة لرئيس الوزراء وحكومته واعتقال علي دَراسا وعزله.

15 - وعملت الأغلبية الرئاسية وحزب حركة القلوب المتحدة على إنشاء مكاتب ميدانية لأغراض الانتخابات. وفي 29 تشرين الأول/أكتوبر، نظم نحو 100 من مناصري حزب حركة القلوب المتحدة مسيرة سلمية في الدائرة الأولى في بانغي للمطالبة باعتقال السيد ميكاسوا وملاحقته قضائيا، زاعمين أنه حرض على الاقتتال الذي وقع مؤخراً في بيراو.

16 - وعقدت الجمعية الوطنية عدة جلسات للأسئلة والأجوبة مع رئيس الوزراء ركّزت على التطورات السياسية والأمنية والاجتماعية - الاقتصادية. وقد حضر السيد ميكاسوا إلى الجمعية لأول مرة منذ عزله كرئيس لها في تشرين الأول/أكتوبر 2018، وذلك للمشاركة بصفة عضو في الجمعية.

الأعمال التحضيرية للانتخابات

17 - واصلت الهيئة الوطنية للانتخابات الأعمال التحضيرية للانتخابات، بدعم من الحكومة والبعثة المتكاملة والشركاء الدوليين. ففي 21 تشرين الثاني/نوفمبر، شرعت في تحديد مراكز تسجيل الناخبين والاقتراع في بانغي وفي غرب البلد. وقد تأخرت الأعمال التحضيرية للانتخابات بسبب عدم إتاحة ما يلزم من أموال في صندوق التبرعات المشترك الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وقدرها 41,8 مليون دولار. وقد أُجِّل شراء معدات تسجيل الناخبين لمدة ثلاثة أشهر تقريباً، حتى آذار/مارس 2020. وحشد البرنامج الإنمائي 1,5 مليون دولار لمعدات تسجيل الناخبين. وتعهد الاتحاد الأوروبي بتقديم 15 مليون يورو. والتزمت الحكومة بتقديم نحو 2,7 مليون دولار من ميزانية عام 2020، ليصل إجمالي ما خصصته من أموال إلى 4,8 ملايين دولار. ودعت بعض الجهات الفاعلة السياسية وبعض منظمات المجتمع المدني إلى إجراء انتقال سياسي آخر، مدعية أن الانتخابات لن تجرى في إطار الجدول الزمني الذي ينص عليه الدستور.

18 - وبدأت الحكومة مناقشات لتمكين اللاجئين من المشاركة في الانتخابات، وهو ما يعوزه الإطار القانوني حتى الآن. وتُبذل جهود لزيادة مشاركة المرأة وضمان الوفاء بشرط تخصيص الحصة المقررة للمرشحات وهي 35 في المائة. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2019، سحبت الحكومة من الجمعية الوطنية مشروع قانونها بشأن الوضع القانوني للهيئة الوطنية للانتخابات، مخافة أن تُدخَل عليه تعديلات قد تضر باستقلال هذه الهيئة.

19 - وفي 6 كانون الأول/ديسمبر و 22 كانون الثاني/يناير، ترأس رئيس الوزراء اجتماعات اللجنة الاستراتيجية للانتخابات، التي تضم رؤساء المؤسسات الوطنية، ووزراء الحكومة المعنيين بالموضوع، والشركاء الاستراتيجيين الرئيسيين، والبعثة المتكاملة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وذلك لرصد الأعمال التحضيرية للانتخابات. ودعت البعثة المتكاملة والشركاء الدوليون إلى تفعيل الإطار التشاوري لتعزيز الحوار مع أصحاب المصلحة السياسيين والمجتمع المدني، وكذلك إلى مشاركة اللاجئين في الانتخابات. ودعا كل من البعثة المتكاملة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى تقديم تبرعات لإجراء الانتخابات، ووُجهت هذه الدعوة إلى صندوق التبرعات المشترك التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي خاصة. وواصل ممثلي الخاص الاجتماع بزعماء الأحزاب السياسية من شتى الأطياف لتشجيع الحوار البناء والحوكمة الرشيدة واحترام الدستور. وتعمل البعثة مع الحكومة والهيئة الوطنية للانتخابات وقوات الأمن الوطنية لوضع الصيغة النهائية للخطة الأمنية المتكاملة للانتخابات.

الحوار والمصالحة على الصعيد المحلي

20 - واصلت سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى، بدعم من البعثة المتكاملة، جهود الحوار والمصالحة على الصعيد المحلي. وفي 28 تشرين الثاني/نوفمبر، وقّع ممثلو المقاطعة الثالثة في بانغي اتفاقا لحسن الجوار مع الأحياء المجاورة، مما ساعد على تطبيع العلاقات بين المجتمعات المحلية، التي تضررت بشدة من الهجوم الذي شنته عصابات إجرامية على أبرشية فاتِمَه الكاثوليكية في أيار/مايو 2018. ولا تزال المبادرة قائمة رغم النزاع الدائر في المقاطعة الثالثة.

21 - وفي بيراو، ساعد على تخفيف حدة التوتر الحوارُ المحلي الذي دعمته الزيارة المشتركة التي قام بها كل من الحكومة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والبعثة المتكاملة والسودان في تشرين الأول/أكتوبر. وفي 12 و 13 تشرين الثاني/نوفمبر، قامت البعثة المتكاملة والبنك الدولي بزيارة البلدة لحث القادة المحليين على تهيئة الظروف المواتية للتنمية. وأُنشئت آلية محلية للحد من تداول الأسلحة الصغيرة.

22 - ووضعت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) والبعثة المتكاملة نهجاً مشتركاً للحد من العنف المتصل بالترحال الرعوي في مناطق الاضطراب الرئيسية، من خلال الحوار والوساطة المحليَّين مع المجتمعات المحلية، بما في ذلك في تشاد. وأُنشئت لجان لمنع وإدارة المنازعات المتصلة بالترحال الرعوي في محافظتي أوهام ونانا - غريبيزي، جمعت بين قادة المجتمعات المحلية وممثلي مجتمعات الرعاة والمزارعين.

ثالثا - الحالة الأمنية

23 - تناقص العنف بوجه عام، رغم أن ما سُجل من انتهاكات الاتفاق خلال الفترة المشمولة بالتقرير كان، عدداً ونوعاً، هو نفسه تقريباً مقارنة بالفترة السابقة، حيث وقع 575 انتهاكاً في الفترة من 16 تشرين الأول/أكتوبر إلى 1 شباط/فبراير، منها 297 انتهاكاً ضد المدنيين، مقارنة بـ 304 انتهاكات في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. بيد أن عدد التحركات غير القانونية لأفراد الجماعات المسلحة ازداد بسبب بدء أنشطة الترحال الرعوي والأنشطة التجارية الربحية، علاوة على توسيع بعض الجماعات المسلحة نطاق ما تسيطر عليه من أراضٍ. وحتى 1 شباط/فبراير، كانت الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى قد ارتكبت أكبر عدد من الانتهاكات المبلغ عنها (210 انتهاكات)، تلتها الحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى

(122 انتهاكاً)، وميليشيات ''أنتي بالاكا'' (90 انتهاكاً)، والاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى (83 انتهاكا)، وحركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار (35 انتهاكاً)، وحركة محرري أفريقيا الوسطى لنصرة العدالة (21 انتهاكاً). وانتهكت القوات المسلحة وقوات الأمن الداخلي الاتفاق أيضاً، حيث ارتكبت القوات المسلحة تسع انتهاكات، لكنها كانت انتهاكات أقل أهمية من حيث الحجم والحدة، ونجمت في معظم الأحيان عن عدم الانضباط في السلوك.

24 - وفي الفترة من 24 إلى 26 كانون الأول/ديسمبر، وقعت اشتباكات كبيرة بين تجار وعصابات إجرامية في حي PK5 في بانغي. وقُتل ما لا يقل عن 52 شخصاً وجُرح أكثر من 70 شخصاً وأُحرقت عدة متاجر ومنازل. وفي 30 و 31 كانون الأول/ديسمبر، يسَّرت الحكومة والبعثة المتكاملة وضع استراتيجية لتحقيق الاستقرار على المدى القصير تروم تحقيق عدة أهداف منها الإبقاء على حي PK5 منطقةً خاليةً من الأسلحة. وفي وقت لاحق، أعلنت العصابات الإجرامية أنها فككت جميع قواعدها الثلاثة عشرة والتزمت بالمشاركة في برنامج قائم للحد من العنف المجتمعي. وأنشأت البعثة المتكاملة قاعدة عمليات مؤقتة بالقرب من السوق وكثفت دورياتها، ومنها الدوريات المسيرة بمعية قوات الأمن الداخلي. وفي 21 كانون الثاني/يناير، سُلّم مركز الشرطة رسمياً إلى قوات الأمن الداخلي. وفتحت السلطات القضائية، بدعم من البعثة المتكاملة، تحقيقاً أدى إلى إلقاء القبض على 20 مشتبهاً فيهم في 17 كانون الثاني/يناير.

25 - وواصلت الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى وحركة محرري أفريقيا الوسطى لنصرة العدالة الأعمال القتالية للسيطرة على محافظة فاكاغا، مما أدى إلى تفاقم التوترات الإثنية، بما في ذلك في مواقع المشردين. وأدى ما زُعم به من إشراك لجنود مرتزقة من تشاد والسودان في كلتا الجماعتين إلى تأجيج الاقتتال. وفي أعقاب فقدان الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى سيطرتها على بيراو وآم دافوك لصالح حركة محرري أفريقيا الوسطى لنصرة العدالة في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر، عززت الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى وجودها في نديلي، ثم استعادت السيطرة على آم دافوك في 16 كانون الأول/ديسمبر. وفي اليوم التالي، اشتبكت الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى مع حركة محرري أفريقيا الوسطى لنصرة العدالة على الطريق الرابطة بين بيراو وآم دافوك، مما أسفر عن وقوع عدد كبير من الإصابات في صفوف الجانبين معاً. وفي 12 كانون الأول/ديسمبر، اجتمع وفد من الحكومة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والبعثة المتكاملة مع أصحاب المصلحة المحليين، مما أدى إلى اتفاق بشأن بروتوكول للسلام يتضمن وقفاً فورياً لإطلاق النار. وفي 27 كانون الأول/ديسمبر، توسط وفد من السودان، بدعم من البعثة المتكاملة، في التوصل إلى وقف إطلاق النار حتى 15 كانون الثاني/يناير، الذي استمر دون تسجيل أي خرق.

26 - وفي 17 و 20 كانون الثاني/يناير، استُؤنفت الاشتباكات بين الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى وحركة محرري أفريقيا الوسطى لنصرة العدالة في تاكامالا وبوغايي (شمال غرب بيراو). وتفيد التقارير بأن كلتا الجماعتين المسلحتين واصلتا تجنيد المقاتلين، مستفيدتين من وقف إطلاق النار لإعادة التمركز استراتيجياً. وفي 23 كانون الثاني/يناير، وعقب اجتماع مع قيادة البعثة في بيراو، أصدر السلطان ورئيس قبيلة كارا بياناً طلبا فيه إلى الحكومة والجهتين الضامنتين والميسرين القيام بوساطة سريعة في ما يتعلق بمحافظة فاكاغا. وتواصل البعثة المتكاملة حماية المدنيين من خلال التيسير والحوار وتسيير دوريات معزَّزة.

27 - وفي 25 و 26 كانون الثاني/يناير، اشتبكت فصائل كارا ورونغا التابعة لحركة محرري أفريقيا الوسطى لنصرة العدالة بسبب محاولة اغتصاب في بريا، مما أسفر عن وقوع 50 إصابة غير مؤكدة وتشريد 000 11 شخص. وتدخلت البعثة المتكاملة لمنع نهب منازل المدنيين وتأمين المستشفيات ومواقع الأشخاص المشردين. وكفلت الوساطة التي قامت بها البعثة وقف الأعمال القتالية في 26 كانون الثاني/يناير.

28 - وواصلت جماعات مسلحة عديدة تحدي سلطة الدولة، بما في ذلك بمهاجمة ممثليها، ولا سيما القوات المسلحة. وفي محافظة واكا، تبادل الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى إطلاق النار مع القوات المسلحة في عدة مناسبات، بما في ذلك في 27 تشرين الثاني/نوفمبر في بامباري، وفي 15 كانون الأول/ديسمبر في إيبي. وفي كوتو السفلى، بلغ التوتر المستمر بين الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى والقوات المسلحة في ألينداو ذروته في اشتباك وقع في 9 كانون الثاني/يناير؛ وأُفيدَ بأن جنديين قُتلا وأصيب نحو عشرين مدنياً وأُحرقت المئات من مساكن الأشخاص المشردين. واستعانت البعثة المتكاملة بقادة محليين ووطنيين للحد من التوترات. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، عارضت الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى نشر 54 جندياً إضافياً في بريا، وفي كاغا باندورو، تبادلت إطلاق النار مع القوات المسلحة في 30 تشرين الثاني/نوفمبر.

29 - ومع بداية الموسم الجاف والأنشطة الربحية المتعلقة بالترحال الرعوي والتعدين غير القانوني، وسع الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وحركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار نطاق مناطق نفوذهما. وفي منتصف تشرين الأول/أكتوبر، بسط الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى سيطرته على بامبوتي، على طول الحدود مع جنوب السودان، حيث سيطر على نقطة دخول استراتيجية للتدفقات المالية. وازدادت التوترات بين الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى والحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى بسبب التنافس على فرض الضرائب غير القانونية على الترحال الرعوي وبسبب محاولات الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى الرامية إلى التوسع غرباً. وفي أواخر عام 2019، انتقل 75 عنصراً من الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى من محافظة نانا - غريبيزي باتجاه باتانغافو. وفي 27 كانون الأول/ديسمبر، نصب مقاتلون زُعم أنهم ينتمون للاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى كمينا لستة من حفظة السلام كانوا في دورية مسيَّرة من بوسانغوا إلى باتانغافو؛ فجُرح أحد حفظة السلام، وسُرقت خمسة أسلحة، وأُلحقت أضرار بمركبة واحدة. وفي 31 كانون الثاني/يناير، نفذت البعثة المتكاملة، بدعم من القوات المسلحة، عملية تهدف إلى إزالة الحواجز غير القانونية التي أقامها الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى في أليانداو. وأعلنت الجماعة أنها ستنسحب من بامبوتي بحلول 5 شباط/فبراير.

30 - وأدى موسم الترحال الرعوي الربحي إلى هجمات متفرقة شارك فيها رعاة وقرويون وجماعات مسلحة. ووقعت معظم الحوادث في غرب البلد، حيث عرض 23 حادثاً من الحوادث الـ 29 المدنيين للخطر. وازدادت التوترات بين الرعاة والمزارعين والجماعات المسلحة في المنطقة الواقعة بين باوا وبوكارانغا، حيث قُتل مدنيون وحُرقت منازل وسُرقت مواشٍ ودُمرت محاصيل. كما عوينت اشتباكات بين مزارعين ورعاة في محافظة أوهام. وتنفذ البعثة المتكاملة حالياً تسع خطط شاملة في 12 محافظة للتخفيف من حدة العنف المتصل بالترحال الرعوي.

31 – وعززت حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار مواقعها شمال غرب بريراتي في منتصف تشرين الأول/أكتوبر، سعياً منها إلى السيطرة على منجم ذهب اكتُشف حديثاً على الحدود مع الكاميرون. وفي 2 تشرين الثاني/نوفمبر، وقّع زعيمها وقادة سابقون في الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى والحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى اتفاقاً لدمج معظم المقاتلين من أجل السيطرة على قواعد الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى والحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى في شمال غرب باوا. وفي 20 كانون الأول/ديسمبر، احتجزت الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى والحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى مؤقتاً 17 من حفظة السلام بسبب خطأ في تقدير نواياهم.

32 – وازدادت التوترات المتعلقة بالسيطرة على نقاط التفتيش غير القانونية الربحية المرتبطة بأنشطة التعدين في بريا. وفي 25 و 26 تشرين الثاني/نوفمبر، اشتبكت ميليشيات ''أنتي بالاكا'' والجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى على الطريق الرابطة بين إيرا وباندا جنوب بريا، مما أشعل فتيل سلسلة من الأعمال الانتقامية العنيفة وانتهاكات حقوق الإنسان.

33 – وفي 19 و 21 تشرين الأول/أكتوبر و 24 تشرين الثاني/نوفمبر، هاجمت الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى والحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى وميليشيات ''أنتي بالاكا'' عاملين في المجال الإنساني في منطقة باتانغافو بمحافظة أوهام. وشنت ميليشيات ''أنتي بالاكا'' ثماني هجمات على عاملين في المجال الإنساني في الفترة ما بين 16 تشرين الأول/أكتوبر و 3 كانون الأول/ديسمبر في محافظتي كوتو العليا ومبومو. واستُهدفت السلطات المحلية أيضاً، على سبيل المثال في بريا في 23 تشرين الثاني/نوفمبر، حيث قامت مجموعة من الشباب المرتبطين بميليشيات ''أنتي بالاكا'' بنقل محافِظ كوتو العليا قسراً إلى مخيم PK3 للمشردين في أعقاب عملية قامت بها البعثة المتكاملة لتفكيك قاعدتين من قواعد ميليشيات ''أنتي بالاكا''.

رابعا – العمل على الصعيد الإقليمي

34 – واصلت الحكومة تعزيز علاقاتها مع بلدان المنطقة. وفي 15 تشرين الأول/أكتوبر، زار رئيس رواندا، بول كاغامي، بانغي لحضور اجتماع للجنة المشتركة بين بلده وجمهورية أفريقيا الوسطى. وزار رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، فيليكس تشيسيكيدي، بانغي لحضور الاحتفالات بعيد استقلال جمهورية أفريقيا الوسطى في 1 كانون الأول/ديسمبر.

35 – وزار وزير الدفاع الخرطومَ في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر لمناقشة جملة أمور منها تعزيز التدابير المشتركة لتحسين الأمن على طول الحدود المشتركة. واتُّفق من حيث المبدأ على عقد اجتماع للجنة المشتركة مع السودان. وعُقد اجتماع للجنة المشتركة مع تشاد في 20 و 21 كانون الأول/ديسمبر بعد توقف دام 14 عاماً؛ وتناول تحسين الظروف الأمنية اللازمة لإعادة فتح الحدود المشتركة. وزار وزير العدل نجامينا في 23 تشرين الثاني/نوفمبر بسبب مزاعم إلقاء القبض على عبد الله مسكين، الزعيم السابق للجبهة الديمقراطية لشعب جمهورية أفريقيا الوسطى، في تشاد. ولم تُنشأ بعدُ لجنة المتابعة الحكومية لتنسيق إجراءات تنفيذ توصيات اللجان المشتركة وتوجيهها.

خامسا - الحالة الإنسانية

36 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تدهورت الحالة الإنسانية في عدة مناطق، بما فيها بانغي، بسبب النزاع والكوارث الطبيعية. فقد زاد عدد المشردين داخلياً إلى 000 669 مشرد، وسُجل أكثر من 000 593 لاجئ قدموا من جمهورية أفريقيا الوسطى في المنطقة حتى نهاية كانون الثاني/يناير 2020. وفي الربع الأخير من عام 2019، عاد طوعياً عدد فاق بقليل 100 3 شخص إلى محافظات بامينغي بانغوران، ومامبيري - كاديي، ونانا مامبيري، وأُوهام، وأُوهام بندِه. وخلال الفترة نفسها، عاد أكثر من 000 29 مشرد داخلي إلى محافظاتهم الأصلية، ولا سيما بانغي، وأومبيلا - مبوكو، وفاكاغا. وحالت الشواغل المتعلقة بانعدام الأمن والحماية دون تحقق العودة المستدامة على نطاق واسع.

37 - واستمرت الهجمات على المدنيين والبنية التحتية المدنية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سُجل ما متوسطه 602 حادث متصل بالحماية شهرياً.

38 - وفي بيراو، شرد النزاع الذي اندلع في أيلول/سبتمبر 2019 أكثر من 000 12 شخص. وكانت هناك تهديدات للمشردين وأعمال تخريبية لقطع إمدادات المياه عن مخيَّمين من مخيماتهم، كما أُعيقت حركتهم. وأدت الاشتباكات الأخيرة في ألينداو إلى تشريد 500 2 شخص وحرق مخيَّمين من مخيمات المشردين.

39 - وأدت الفيضانات الكبيرة في نهاية تشرين الأول/أكتوبر 2019 إلى نشوء احتياجات جديدة في بانغي وعلى طول نهر أوبانغي، حتى منطقة بانغاسو، مما أضر بنحو 000 97 شخص، وأدت إلى تدمير أكثر من 000 10 منزل كلياً أو جزئياً، وأسفرت عن طفح أكثر من 000 1 بئر و 500 1 مرحاض وغمر حقول في المناطق الريفية، وهو ما كان له أثر على الحماية والأمن الغذائي. وقدمت وكيانات الأمم المتحدة وشركاؤها المساعدة إلى ما يقدر بنحو 000 40 شخص في المناطق التي يصعب الوصول إليها أكثر من غيرها. وعاد بعض المشردين طوعياً إلى ديارهم بمجرد أن خفت التساقطات المطرية.

40 - واستمرت الحوادث الأمنية التي تؤثر على العاملين في المجال الإنساني حيث وقع حادث واحد تقريباً في اليوم في عام 2019: فقد قُتل خمسة عاملين منهم وجرح 42 آخرون، وهذان ضعفا العددين المسجَّلين مقارنة بعام 2018. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2019، أوقفت ثلاث منظمات إنسانية أنشطتها في باتانغافو بسبب حوادث العنف التي استهدفت موظفيها. وحتى الآن في عام 2020، عُلقت الأنشطة الإنسانية في بومبولو وغامبو من جراء التوترات بين ميليشيات ”أنتي بالاكا“ والاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى في محافظة مبومو.

41 - وفي نهاية عام 2019، مُوِّلت خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2019 بقيمة تبلغ 430,7 مليون دولار لفائدة 1,7 مليون شخص من الأشخاص المعرضين للخطر الشديد بنسبة 70 في المائة، وهو ما يمثل تحسناً ملحوظاً مقارنة بالسنوات السابقة. وفي 21 كانون الثاني/يناير، أُطلقت خطة عام 2020 بقيمة تبلغ 400,3 مليون دولار.

سادسا – حماية المدنيين

42 - عززت البعثة المتكاملة تحليلها للتهديدات، وإشراك المجتمعات المحلية، ومنع نشوب النزاع، ونظم الإنذار المبكر، لا سيما في سياق موسم الترحال الرعوي. وواصلت نشر أفرقة احتياطية في ألينداو وباتانغافو وبوكارانغا للحد من خطر وقوع أعمال عنف واسعة النطاق في تلك المناطق، ووسعت نطاق تدريب الأفراد النظاميين على حماية المدنيين، وتحويل التركيز نحو الوقاية والتنسيق. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2019، استفاد 33 موظفاً، من بينهم 15 امرأة، من دورة لتدريب المدرِّبين.

سابعا – بسط سلطة الدولة وسيادة القانون

بسط سلطة الدولة

43 - في 1 شباط/فبراير 2020، كان جميع المحافظين الستة عشر و 67 من نواب المحافظين من أصل 76 نائباً يشغلون مناصبهم. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نُقل 108 موظفين مدنيين (9 في المائة منهم نساء) من وزارة التعليم ووزارة الإدارة الإقليمية ووزارة الزراعة إلى مناطق نائية. ونفّذت البعثة المتكاملة تدريباً في مجال القيادة لفائدة 74 موظفاً مدنياً (12 في المائة منهم نساء)، بمن فيهم محافظون ونواب محافظين ورؤساء قرى ومقاطعات. وظلت الحكومة تواجه صعوبات تتعلق بنقل الموظفين، ومنها مثلا الافتقار إلى البنى التحتية والموارد المالية وانعدام الأمن.

إصلاح قطاع الأمن

44 - في 20 كانون الأول/ديسمبر، ترأس رئيس البلاد الاجتماع السادس للجنة الاستراتيجية المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن وبإصلاح قطاع الأمن والمصالحة الوطنية. وقررت اللجنة أن تدمج تدريجياً 655 من أفراد الشرطة المساعدين، بمن فيهم 177 امرأة، وذلك رهناً بتوافر الأموال. وأعدت الحكومة، بالتعاون مع البعثة المتكاملة، مشروع مرسوم يُنشئ لجنة مختلطة معنية بمواءمة الرتب، لكنه لم يصدر بعد. ولم يُحرَز أي تقدم في إدماج عناصر الجماعات المسلحة السابقين في قوات الأمن.

القوات المسلحة وقوات الأمن الداخلي الوطنية

45 - حتى 8 كانون الأول/ديسمبر 2019، كان قد نُشر 1 417 جندياً في 20 موقعاً، وهذه زيادة مقارنة بـ 1 346 جندياً في الفترة المشمولة بالتقرير السابق، من أصل ما مجموعه 8 244 فردا، من بينهم 619 امرأة. ولا تزال الصعوبات اللوجستية والمالية تضر بالفعالية. وأدى سوء القيادة والتحكم في القوات المسلحة إلى زيادة ملحوظة في سوء السلوك وارتكاب الأعمال الإجرامية. وتؤثر هذه الصعوبات على تحول هذه القوات إلى جيش حاميات. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2019، انتهى التدريب الأولي لما عدده 1 020 مجنداً جديداً، من بينهم 102 امرأة، في بانغي وبوار. ونظراً لنقص التمويل، لم تبدأ حملة التجنيد في صفوف القوات المسلحة لعام 2019 إلا في كانون الثاني/يناير 2020. وتلقى ما مجموعه 3 270 جندياً و 745 فرداً من قوات الأمن الداخلي تدريباً تكتيكياً بعد التخرج على يد مدربين من الاتحاد الروسي، في حين تلقى ما مجموعه 6 000 جندي تدريباً من بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب العسكري في جمهورية أفريقيا الوسطى.

46 - وقدمت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام حقيبتي مواد تخزين متخصصتين للأسلحة والذخائر لفائدة القوات المسلحة في شرق البلد. وأكملت الدائرة، بدعم مالي من الاتحاد الأوروبي، بناء ثلاث مستودعات للأسلحة في بوار، وركبت أربع من مجموعات مواد التخزين المتخصصة المؤقتة في غرب البلد.

47 - وفي 1 شباط/فبراير، بلغ عدد ضباط الشرطة والدرك المنتشرين خارج بانغي 086 1 فردا، من بينهم 58 امرأة، مقارنة بـ 075 1 ضابطاً في 15 تشرين الأول/أكتوبر. وبدأ نشر ضباط الدرك والشرطة الذين جُندوا في عام 2018 في بيراو وبوسانغوا وبوزوم وأوبو. وأسفرت عملية التجنيد الثانية، التي استغرقت من 1 تموز/يوليه إلى 12 كانون الأول/ديسمبر 2019، عن اختيار 000 1 مرشح، من بينهم 258 امرأة، بعد التدقيق في مؤهلاتهم، وذلك بدعم من البعثة المتكاملة.

48 - وأنشأ الاتحاد الأوروبي بعثة استشارية في 9 كانون الأول/ديسمبر لدعم إصلاح قوات الأمن الداخلي بالتنسيق مع البعثة المتكاملة.

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن

49 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، نُزع سلاح 738 مقاتلا، من بينهم 51 امرأة، كانوا ينتمون إلى تسع جماعات مسلحة، ثم سُرحوا؛ وجُمعت 398 قطعة من الأسلحة الحربية و 757 من المتفجرات و 421 47 من طلقات الذخيرة. ولمعالجة مواطن الضعف في عملية جمع الأسلحة المطلوبة في غرب البلد، قررت اللجنة الاستراتيجية المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن وبإصلاح قطاع الأمن والمصالحة الوطنية في 20 كانون الأول/ديسمبر أن تُطبَّق بصرامة على كل مجموعة من المجموعات المسلحة نسبة 10 في المائة من الذخيرة والذخائر مقابل 90 في المائة من الأسلحة.

50 - وواصلت البعثة، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والمنظمة الدولية للهجرة، تنفيذ مشاريع للحد من العنف المجتمعي. وحتى 1 شباط/فبراير، سُجل 193 3 مستفيدا جديدا، من بينهم 099 1 امرأة، من المشاريع في ستة مواقع، تم خلالها جمع 47 قطعة من الأسلحة الحربية، و 591 1 قطعة من الأسلحة اليدوية الصنع، وأربع قطع من الذخائر غير المنفجرة، و 912 طلقة ذخيرة. وفي بامباري، تقوم المنظمة الدولية للهجرة بتنفيذ مشروع بدعم من صندوق بناء السلام والبعثة المتكاملة لصالح 700 مستفيد إضافي، منهم 375 امرأة.

العدالة وسيادة القانون

51 - ظل عدد محاكم الدرجة الأولى الابتدائية ومحاكم الاستئناف والموظفين القضائيين المنتشرين عند 16 محكمة و 129 موظفاً (من فيهم 27 امرأة)، على التوالي. ونظرت محكمة الاستئناف في بانغي، بدعم من البعثة المتكاملة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في 16 قضية جنائية خلال دورتها المعقودة في تشرين الأول/أكتوبر، وبتت في 13 قضية منها، من بينها 3 قضايا تتعلق بالجماعات المسلحة و 3 قضايا تتعلق بالعنف الجنسي والجنساني. وأُدين ما مجموعه 18 شخصاً، من بينهم امرأة واحدة. وفي 7 كانون الثاني/يناير، حكمت المحكمة على شخص بالعمل القسري لمدة 15 عاما بتهمة قتل فرد من أفراد شرطة الأمم المتحدة في حزيران/يونيه 2016. وفي 7 شباط/فبراير، أصدرت المحكمة أحكاماً على 28 من المنتسبين لميليشيات

”أنتي بالاكا“ بتهمة قتل مدنيين و 10 من حفظة السلام في منطقة بانغاسو في أيار/مايو 2017، وتراوحت الأحكام الصادرة في حقهم بين 10 سنوات والسجن المؤبد والأشغال الشاقة.

52 - وواصلت المحكمة الجنائية الخاصة التحقيق في عشر قضايا. وأُنشئت أقسام معنية بالضحايا وحماية الشهود وبالمساعدة القانونية وإدارة المحاكم، وذلك بدعم من البعثة المتكاملة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفي 26 تشرين الثاني/نوفمبر، وبعد عملية تشاورية دامت ثلاث سنوات بدعم من البعثة المتكاملة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، اعتُمد قانون بشأن المساعدة القضائية، يهيّئ إطاراً قانونياً للمساعدة القضائية لفائدة السكان المستضعفين وتكافؤ فرص الجميع في اللجوء إلى القضاء.

53 - وأسفر المرسوم الرئاسي المؤرخ 31 كانون الأول/ديسمبر بشأن تخفيف الأحكام عن الإفراج عن نحو 400 سجين، من بينهم 13 امرأة. ومع ذلك، لا يزال الاكتظاظ في سجن نغاراغبا يشكل مخاطر أمنية وصحية. وجرت جولة التوظيف الثانية لما عدده 151 من موظفي السجون المدنيين، من بينهم 25 امرأة، بدعم من البعثة المتكاملة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ وشارك فيها 885 1 مرشحاً، من بينهم 400 امرأة. وأشرفت البعثة المتكاملة على تجديد سجن بامباري وتدريب موظفي سجون بغرض إيفادهم للعمل فيه. ولا يزال أمن السجون في المحافظات مصدر قلق بسبب نقص موظفي المؤسسات الإصلاحية.

54 - وألقت البعثة المتكاملة، في إطار ولايتها المتعلقة باتخاذ التدابير المؤقتة العاجلة، القبض على 32 رجلا ممن اشتبه في ارتكابهم جرائم.

ثامناً - حقوق الإنسان والجهود المبذولة لمكافحة الإفلات من العقاب

55 - استمر التحسن العام في حالة حقوق الإنسان بعد توقيع الاتفاق. ومع ذلك، ظل تجدُّد القتال بين الجماعات المسلحة المتنافسة يشكل خطراً يتهدد المدنيين. ففي الفترة ما بين 15 تشرين الأول/أكتوبر و 1 شباط/فبراير، وثّقت البعثة المتكاملة 256 حادثة من حوادث انتهاكات حقوق الإنسان والانتهاكات المحتملة للقانون الإنساني الدولي التي طالت 455 ضحية على الأقل (309 رجال و 67 امرأة و 23 فتى و 24 فتاة و 11 شخصاً مجهول الهوية و 21 مجموعة ضحايا جماعيين)، مقارنة بـ 304 حوادث و 494 ضحية في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وظلت الجماعات المسلحة الموقِّعة على الاتفاق هي المسؤولة عن غالبية هذه الحوادث، حيث وقعت 201 حادثة تضررت منها 366 ضحية. وكان من بين هذه الجماعات الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى (64 حادثة؛ 108 ضحايا)، والاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى (45 حادثة؛ 105 ضحايا)، والحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى (13 حادثة؛ 27 ضحية)، وميليشيات ”أنتي بالاكا“ (67 حادثة؛ 97 ضحية)، وحركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار (12 حادثة؛ 29 ضحية). وشملت الانتهاكات التي ارتكبها موظفو الدولة، ولا سيما أفراد القوات المسلحة، التهديد بالقتل والمعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة، والاغتصاب (26 انتهاكاً؛ 37 ضحية).

العدالة الانتقالية

56 - انتهت اللجنة التوجيهية، بدعم من البعثة المتكاملة، من وضع مشروع قانون إنشاء لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة. وجمعت اللجنة الشاملة بيانات من جميع أنحاء البلاد بشأن انتهاكات حقوق الإنسان لإثبات الحقائق واقتراح توصيات إلى لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة التي ستُنشأ في المستقبل. وقدمت البعثة المتكاملة وثائق عن انتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات للقانون الدولي

الإنســاني يُحتمل أن أطراف النزاع ارتكبتها. وتسلَّم الرئيس رسمياً في 22 كانون الثاني/يناير التقرير النهائي للجنة الشاملة، إلى جانب مشروع قانون اللجنة التوجيهية.

العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات

57 - وثّقت البعثة المتكاملة 35 حادثة من حوادث العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، تضررت منها 48 ضحية (31 امرأة و 17 فتاة)، أي الاغتصاب أو محاولة الاغتصاب، وأدت حادثة واحدة منها إلى وفاة الضحية. وتضرر المدنيون في بعض المناطق بشكل أكبر بكثير من جراء الترحال الرعوي، منها حالات وقعت في محافظة نانا - غريبيزي. ونظمت البعثة المتكاملة 26 جلسة توعية مع السلطات المحلية والجمعيات النسائية وقادة الشباب والمجتمع المحلي لمكافحة الإفلات من العقاب والوصم المرتبط بالعنف الجنسي. وتناولت جلسات إضافية منع الاغتصاب ومسارات الإحالة للناجيات من آثاره. وعقدت البعثة المتكاملة ومجموعة الأمم المتحدة للحماية ثلاث جلسات من هذا القبيل في مواقع المشردين في بيراو.

الأطفال والنزاعات المسلحة

58 - على الرغم من الالتزامات التي تعهدت بها جميع الأطراف الموقِّعة على الاتفاق، تم التحقق من وقوع 166 انتهاكاً جسيماً لحقوق الطفل خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وكان الحرمان من سبل الحصول على المساعدة الإنسانية والعنف الجنسي أكثر هذه الانتهاكات شيوعاً. وفي 21 تشرين الثاني/نوفمبر، أرسلت ممثلتي الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح رسائل إلى ثلاثة أطراف مشار إليها، تحث فيها الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى والاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى على تنفيذ خطة العمل الخاصة بكل منهما، وتحث الحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى على تعزيز الجهود المبذولة لتحديد هوية الأطفال المجنَّدين في صفوفها من أجل الإفراج عنهم. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم فصل 153 طفلا، بينهم 36 فتاة، عن الجماعات المسلحة لكي يلتحقوا ببرامج إعادة الإدماج التي تشرف على تنفيذها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف). وهناك 13 صبياً ممن سرّحوا أنفسهم بأنفسهم ينتظرون الموافقة على الالتحاق بهذه البرامج.

تاسعاً - الحالة الاجتماعية - الاقتصادية

59 - في شهر آب/أغسطس، نشر مصرف دول وسط إفريقيا رقماً منقحاً لمعدل نمو قدره 4,8 في المائة من حيث الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام 2019 (مقارنة بمعدل 3,7 في المائة في عام 2018) بسبب استتباب الأمن واستئناف تقديم الخدمات العامة التدريجيين المتوقعين، وزيادة الاستثمارات العامة والخاصة وتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والمالية. ووفقاً لقانون المالية الجديد الذي اعتمدته الجمعية الوطنية في 29 تشرين الثاني/نوفمبر، يتوقع أن يبلغ العجز المالي الإجمالي 2,3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020، مقارنة بنسبة 2,4 في المائة في عام 2019.

60 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت أمانة الخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام، بدعم من الأمم المتحدة وشركائها، بتقييم ما جناه السكان من ثمار السلام، مما يدل على حدوث بعض التقدم في الحصول على الخدمات الاجتماعية والانتعاش الاقتصادي منذ عام 2016. وفي 1 شباط/فبراير، صُرف مبلغ

1,99 بليون دولار من أصـــل 3,45 بلايين دولار التي تم التعهد بها من أجل الخطة الوطنية، مما جعل معدل التنفيذ المالي يصل إلى 57,6 في المائة.

عاشراً – بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاســـتقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى

العنصر العسكري

61 – في 1 تشـرين الأول/أكتوبر 2018، بلغ قوام العنصـر العسـكري التابع للبعثة المتكاملة 297 11 (4,5 في المائة من النســـاء)، من قوام مأذون به قدره 650 11 فرداً، إلى جانب 307 ضـــابط أركان و 152 مراقباً عسـكرياً. ويضـم العنصـر 11 كتيبة مشـاة؛ وكتيبة واحدة عالية التأهب؛ وقوة محاربة واحدة؛ وسرية واحدة للقوات الخاصة؛ وسرية واحدة لقوات الرد السريع؛ ووحدات للدعم، وبالتحديد سرية واحدة للشرطة العسكرية، وخمس سرايا للهندسة، وسرية واحدة للنقل الثقيل، وثلاث مستشفيات من المستوى الثاني ووحدة جراحية متقدِّمة من المستوى الأول المعزَّز. وكانت هناك وحدتان للطائرات المروحية في كانون الثاني/يناير 2020. وعانت قوة البعثة المتكاملة من خصاص يبلغ 300 جندياً بعد تموز/يوليه 2019 بسبب تقليص حجم إحدى الوحدات، وزاد النقص بمقدار 100 جندي بعد إعادة وحدة للطائرات المروحية إلى الوطن في كانون الثاني/يناير 2020. وأدت إعادتها إلى فقدان القدرة على الدعم الجوي عن قُرب، حيث لم تعد متاحة سوى قدرات إجلاء المصابين والاستخبارات والمراقبة والاستطلاع.

عنصر الشرطة

62 – في 1 شـــباط/فبراير، بلغ قوام عنصـــر الشـــرطة التابع للبعثة المتكاملة 033 2 فرداً (12 في المائة منهم نسـاء)، من قوام مأذون به بلغ 080 2 فرداً، يشـمل 357 من ضـباط الشـرطة الأفراد و 676 1 فرداً في 11 وحدة شـرطة مشـكَّلة ووحدة واحدة لدعم الشـرطة. وتوجد وحدة دعم الشـرطة وسـت وحدات للشـرطة المشـكَّلة في بانغي في إطار القوة المشـتركة. وتنتشـر حالياً خمس وحدات من الشـرطة المشـكَّلة في بامباري وبربِراتي وبوار وبريا وكاغا باندورو، بينما يوجد جزء من وحدة الشـرطة المشـكَّلة المكلفة بمنطقة كاغا باندورو في باتانغافو.

الموظفون المدنيون

63 – في 1 شباط/فبراير، كان يعمل في البعثة المتكاملة 425 1 موظفاً مدنياً (26 في المائة منهم نساء)، من بينهم 209 من متطوعي الأمم المتحدة و 99 من موظفي الإصلاحيات المقدَّمين من الحكومات. ويمثل ذلك 91 في المائة من الوظائف المأذون بها البالغ عددها 559 1 وظيفة.

اتفاق مركز القوات

64 – خلال الفترة المشـــمولة بالتقرير، واصـــلت الحكومة والبعثة المتكاملة اجتماعاتهما لحل المســـائل المتعلقة باتفاق مركز القوات. فعلى سبيل المثال، تم في 10 كانون الأول/ديسمبر 2019 تسوية طلب كانت الحكومة قد قدمته في 28 تشـــرين الثاني/نوفمبر لتدفع الجهات المتعاقدة مع البعثة ضـــريبة الطرق، خلافاً لما نصت عليه المادة 14 من الاتفاق.

سلامة أفراد الأمم المتحدة وأمنهم

65 - في الفترة ما بين 15 تشرين الأول/أكتوبر و 1 شباط/فبراير، سُجل وقوع 105 حوادث أمنية تعرض لها أفراد من الأمم المتحدة، حيث قُتل أربعة منهم (واحد في هجوم معاد وثلاثة في حوادث مرور) وأُصيب 20 بجراح (واحد في هجوم معاد و 19 في حوادث مرور). واختطفت مجموعة مسلحة ما مجموعه 18 من الجنود النظاميين وأفرجت عنهم في اليوم نفسه. واستُهدف موظفو منظومة الأمم المتحدة 8 مرات بينما استهدف 21 هجوماً مسلحاً أعضاء في منظمات غير حكومية. وتم تقييد حرية الحركة في بعض الأماكن، من بينها بانغي، بسبب وجود مخاطر أمنية.

سوء السلوك الجسيم، بما في ذلك الاستغلال والانتهاك الجنسيان

66 - في الفترة ما بين 1 أيلول/سبتمبر و 31 كانون الأول/ديسمبر، أُبلغ عن 23 ادعاء بحدوث استغلال وانتهاك جنسيين. وخلال عام 2019، أُبلغ عن 41 ادعاء. وزُعم أن ما مجموعه 14 حادثة وقعت في عام 2019 و 26 في السنوات السابقة وواحدة في تاريخ غير معروف. وترتبط أغلبيتها بالأحداث التي وقعت في عام 2018 أو في وقت سابق له. وهناك أيضاً انخفاض في عدد الادعاءات المسجَّلة عن أنواع أخرى من سوء السلوك، بما في ذلك تسجيل أقل عدد من أشد الأنواع خطورة منذ إنشاء البعثة المتكاملة، وذلك بفضل تعزيز تنفيذ إطار لإدارة المخاطر لمنع جميع أشكال سوء السلوك.

67 - وقد ركزت البعثة المتكاملة على تعزيز نظم التخفيف من المخاطر ورصدها، وكذلك تعزيز التنسيق بين عناصر البعثة المعنية. ونفَّذت برنامج تدريب شامل على السلوك والانضباط يشمل الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وأدت الدورات التدريبية بشأن سياسة الأمم المتحدة القائمة على عدم التسامح مطلقاً إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين إلى زيادة الوعي بين أفراد البعثة. وضمت استراتيجية الوقاية تدريبات منتظمة لتقييم المخاطر داخل مباني البعثة في جميع أنحاء البلد. وأدى الرصد والإدارة الدقيقان للمخاطر التي تم تحديدها خلال اجتماعات الوقاية الأسبوعية التي تقوم بها القوة إلى تخفيف خطر ارتكاب سوء السلوك الجسيم، بما في ذلك الاستغلال والانتهاك الجنسيان، على أيدي أفراد عسكريين.

68 - وواصلت المدافِعة الميدانية عن حقوق الضحايا تنسيق مساعدة الضحايا ودعمهم مع الجهات الفاعلة المعنية في منظومة الأمم المتحدة لضمان دعم حقوق الضحايا من خلال تقديم المساعدة الملائمة في الوقت المناسب.

اعتبارات الدعم

69 - واصلت البعثة المتكاملة الحد من أثرها البيئي، بما في ذلك مخاطر مياه الصرف الصحي، وذلك عن طريق تركيب أربعة محطات لمعالجة مياه الصرف الصحي، إضافة إلى المحطات الـ 44 التي تعمل بالفعل. ويُنتج مصنع تجريبي نموذجي لمولّدات المياه من الغلاف الجوي في أوبو ما يصل إلى 100 لتر يومياً، ويوفر نحو 000 3 قنينة بلاستيكية شهرياً. وبالنسبة للنفايات الصلبة، تستمر معالجة مدفن القمامة بمنطقة كولونغو في بانغي لزيادة مدة صلاحيته المحتملة، كما هو الشأن بالنسبة لتحويل النفايات إلى أسمدة وحرقها لتقليل الاعتماد على مواقع الطمر. وتم تركيب نظام لمراقبة استهلاك الطاقة عن بُعد في قاعدة اللوجستيات التابعة للبعثة المتكاملة. وجرت مزامنة المولدات الكهربائية في تسعة مواقع، مما يساعد على ادخار 000 120 لتر من وقود الديزل شهرياً.

مبادرة العمل من أجل حفظ السلام وتحقيق الأداء الأمثل

70 - واصلت البعثة المتكاملة إحراز تقدم لتعزيز الأداء والأثر تمشياً مع مبادرتي للعمل من أجل حفظ السلام. وقد بُذلت جهود كبيرة لحماية المدنيين وتعزيز الالتزام بالاتفاق بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والاتحاد الأوروبي وغيرها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أدين شخص واحد لقتله أحد جنود حفظ السلام ويحاكم 32 آخرون بتهمة قتل 10 من جنود حفظ السلام.

71 - وواصلت البعثة المتكاملة توسيع نطاق تنفيذ النظام الشامل لتقييم الأداء، وذلك بعد مرور السنة الأولى على بدء تنفيذه في كانون الأول/ديسمبر. ووضعت إطاراً للنتائج على نطاق البعثة واهتدت إلى استخدامٍ أكبر للوسائل التكنولوجية لرصد تأثيرها وتحسين عملية جمع البيانات.

72 - وقُدمت تقييمات أعدّها تسعة من قادة القوة؛ وكانت ثمانية مُرضية بوجه عام، في حين قُدّر أن أحدها لم يكن مرضياً بالنظر إلى وجود نقص في التدريب والدعم. وتعالج البعثة المتكاملة المشاكل المحددة في ما يتعلق بنقاط الضعف في تنظيم المعلومات الاستخبارية وجمعها وفي التواصل مع السكان المحليين بسبب حواجز اللغة، وفي حماية قواعد العمليات المؤقتة. وتتطلب صلاحية استخدام المعدات المملوكة للوحدات في كتيبة واحدة بعض التحسين. وقامت البعثة المتكاملة، بدعم من الأمانة العامة، بتقييم كتيبي مشاة في عين المكان على أساس الأداء والمهارات العسكرية التي تم تحديدها خلال التقييمات السابقة والتدريب قبل النشر، وذلك من أجل وضع اليد على التدابير العلاجية. وعززت البعثة المتكاملة سيطرتها على مدى توافر المعدات وحسّنت أعمال الصيانة.

73 - ومنذ حزيران/يونيه 2019، أعاد عنصر الشرطة تقييم جميع وحدات الشرطة المشكَّلة الاثنتي عشرة من حيث قدرتها على تنفيذ المهام المكلفة بها كل ثلاثة أشهر. ووُضعت خطط تحسين أداء سبع وحدات من أجل معالجة أوجه القصور المحدَّدة، مما أدى إلى تحسين قدرتها على القيام بالعمليات، بما يشمل ما يتعلق بأثرها البيئي ومستوى استعدادها.

74 - ولا تزال البنى التحتية تشكل عقبة خطيرة أمام تنقل القوات. لذلك تقوم البعثة المتكاملة باستمرار بصيانة وإصلاح الجسور والطرق حتى تصبح القوة قادرة على التنقل عندما يبدأ الموسم الجاف.

حادي عشر - الاعتبارات المالية

75 - خصصت الجمعية العامة، بموجب قرارها 312/73 ومقررها 555/73، مبلغ 910,1 ملايين دولار للإنفاق على البعثة في الفترة الممتدة من 1 تموز/يوليه 2019 إلى 30 حزيران/يونيه 2020. وحتى 29 كانون الثاني/يناير 2020، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للبعثة المتكاملة ما قدره 537,0 مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام حتى ذلك التاريخ 404,8 3 ملايين دولار. وسُدِّدت تكاليف القوات وأفراد الشرطة المشكَّلة، وكذلك المعدات المملوكة للوحدات للفترة الممتدة حتى 30 أيلول/سبتمبر 2019، وفقاً لجدول السداد الفصلي.

ثاني عشر – الملاحظات

76 – لقد مرّت سنة واحدة على توقيع الاتفاق. وبوسع مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى أن ينظروا إلى الماضي باعتزاز لما أنجزوه، ولكن عليهم أن يعوا ما تبقى عليهم عمله. وأنا أرحب بالتقدم البطيء والمطرد، لا سيما الاتجاه المتناقص للعنف وانتهاكات حقوق الإنسان. وما زلت أشعر بقلق بالغ إزاء العقبات التي تعوق التنفيذ، ولا سيما استمرار الأعمال القتالية والعنف ضد المدنيين والجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني وجنود حفظ السلام وممثلي الدولة، وكذلك ازدياد التوترات بين القبائل والعنف الجنسي والجنساني. فهذا يُضعف النسيج الاجتماعي الرفيع الذي يربط سكان جمهورية أفريقيا الوسطى بعضهم ببعض كشعب واحد.

77 – إن أي عمل يمكن أن يعرِّض للخطر الطريق الهش صوب السلام هو أمرٌ غير مقبول. وأنا أدين بشدة جميع الاعتداءات على المدنيين وتجدُّد القتال بين المجموعات المسلحة، لا سيما لتعزيز وتوسيع قبضتها على الأراضي والموارد. فهذا يجب أن يتوقف على الفور ويجب محاسبة الجناة.

78 – وأحث جميع الأطراف الموقِّعة على الاتفاق على زيادة جهودها لتنفيذ الاتفاق بحُسن نية. وأدعو أيضاً الأطراف غير الموقِّعة على الاتفاق على الامتناع عن أي عمل من شأنه أن يعرقل الاتفاق، الذي لا يزال الإطار الوحيد للسلام المستدام. وستواصل البعثة المتكاملة استخدام جميع الوسائل اللازمة لتنفيذ ولايتها، بما في ذلك دعم الاتفاق وحماية المدنيين.

79 – وأرحب بالتقدم المحرز في مجال الإصلاح السياسي، وهو أمر ليس سهلاً على الإطلاق، لا سيما في سياق انتخابي لم يتحقق فيه السلام المستدام بعدُ. وأحث السلطات الوطنية على الإسراع في سن التشريعات المتعلقة بالوضع القانوني لرؤساء الدولة السابقين ورؤساء الأحزاب السياسية والمعارضة، وكذلك بتطبيق اللامركزية وتمويل أجهزة الحكم المحلي.

80 – وتشكِّل الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمحلية المقبلة جزءاً لا يتجزأ من العملية السياسية، بما في ذلك لجبر المظالم المشروعة. فإجراء انتخابات سلمية ضمن الإطار الزمني الدستوري ضروري لاستقرار البلاد. وسيكون اعتماد قوانين تغيِّر الإطار السياسي عملا يستحق الترحيب لضمان مزيد من الإدماج وصوت فعلي للمعارضة، وهو أمرٌ أساسي في أي ديمقراطية حية. وأدعو جميع أصحاب المصلحة الوطنيين إلى السعي لتحقيق طموحاتهم السياسية بطريقة بناءة تعمل على الدفع بعجلة الحوار الهادف في إطار الدستور. فجمهورية أفريقيا الوسطى لا يمكنها تحمُّل أزمة أخرى. وأشجع الحكومة على إنشاء منتدى لجميع الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني لمناقشة وحل الخلافات السياسية بطريقة شاملة ومنسقة. ويجب اعتماد مدونة لقواعد السلوك الانتخابي بسرعة.

81 – ومن الضروري بنفس القدر أن تتمكن جميع فئات المجتمع من المشاركة مشاركةً مجدية في الانتخابات. وأحث السلطات الوطنية على إزالة أي عوائق أمام مشاركة اللاجئين. وأرحب بالقانون الخاص بالعودة الآمنة للمشردين داخلياً وأحث الحكومة والمؤسسات الوطنية على حماية حقهم في التصويت.

82 – وأثني على الهيئة الوطنية للانتخابات لما أحرزته من تقدم في التحضير للانتخابات. لكني قلق من التأخيرات المستمرة بسبب نقص الأموال المتاحة. ولا بد من دعم جميع الشركاء، بما في ذلك دول المنطقة، حتى تتمكن السلطات الوطنية من الوفاء بالتزاماتها لضمان إجراء انتخابات موثوقة في الوقت المناسب. وأنا ممتن للاتحاد الأوروبي على تعهده السخي وأهيب بالشركاء إلى تقديم الموارد اللازمة لصندوق

التبرعات المشترك التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على وجه السرعة وبسخاء، ضماناً لإمكانية إجراء الانتخابات في الإطار الزمني المنصوص عليه في الدستور.

83 - وأرحب باعتماد الجمعية الوطنية الميزانية الوطنية لعام 2020 في الوقت المناسب، ومخصصاتها للانتخابات وآليات الرصد المنصوص عليها في الاتفاق. لكنني قلق من نقص التمويل المستدام لجملة أمور من بينها الحكم المدني وسيادة القانون والدفاع والأمن. والميزانية محدودة للغاية، ولا تزال تعتمد على الدعم المباشر للميزانية من الجهات الشريكة السخية. وهناك حاجة ملحة لوضع السبل والوسائل التي تكفل للسلطات الشرعية الحصول على قسط أكبر من الإيرادات المحقَّقة في البلاد.

84 - وأرحب بعمل لجان التنفيذ المنصوص عليها في الاتفاق على جميع المستويات. وسيكون توسيع نطاق اللجنة التنفيذية للرصد لتشمل جميع المجموعات المسلحة الموقِّعة وعددها 14 جماعة بمثابة تحسُّن مهم. والشفافية والتمثيل أمران لا بد منهما للمساءلة. ويجب أن تصبح جميع الأطراف الموقِّعة على الاتفاق أعضاء دائمين حتى تتمكن من العمل بشكل مباشر ومتكرر على المستوى الاستراتيجي، بما في ذلك لمواجهة عواقب الأعمال غير القانونية والانتهاكات المزعومة، وأن تكون مشاركة في البحث عن الحلول. ويؤسفني أن اللجنة الوطنية للتنفيذ لم تباشر بعد أعمالها بشكل جدّي، مما يعرِّض الرقابة الوطنية للخطر. ويسرّني أن أشير إلى المشاركة القوية للمرأة، بما في ذلك ممثلو ضحايا النزاع، في اللجان المحلية.

85 - وأود أن أذكّر بأن الاتفاق ينص على فرض عقوبات وأن القانون الجنائي الدولي والوطني يقتضي المساءلة عن العديد من جرائم العنف التي لا تزال تُرتكب. وأرحب باعتماد إطار للتدابير العقابية وفقاً للمادة 35 من الاتفاق، على نحو ما تدعو إليه شرائح متزايدة من السكان. فالمساءلة، بما فيها مساءلة الأطراف غير الموقِّعة على الاتفاق، ضرورية لضمان استمرار عملية السلام على المدى الطويل. ويجب تطبيق التدابير العقابية والقسرية، وكذلك الحوافز، بحيث تكون قابلة للتوسّع ومنصفة في ما يخص جميع الأطراف الموقِّعة على الاتفاق.

86 - وتشكل العدالة عنصراً حاسماً لتعزيز القانون والنظام والتصدي للجرائم الدولية الخطيرة كجزء من نهج شامل للعدالة الانتقالية. وإنني أرحب بالتزام السلطات الوطنية في هذا الصدد، بما في ذلك كون المحاكم الوطنية والمحكمة الجنائية الخاصة أصبحت تحقق نتائج، مثل مساءلة كل من يقتل المدنيين وجنود حفظ السلام. وتشكِّل الأحكام التي أصدرتها محكمة الاستئناف في بانغي مؤخراً تطوراً حاسماً في هذا الصدد، تمشياً مع مبادرتي للعمل من أجل حفظ السلام.

87 - ويقتضي العمل لمكافحة الإفلات من العقاب بذل جهود متواصلة من خلال اتخاذ خطوات تدريجية لضمان عدم فرار الجناة من وجه العدالة. وتتطلب المساءلة تعزيز نظام العدالة الجنائية عن طريق نشر الموظفين القضائيين ودعم التحقيقات والمحاكمات وضمان احتجاز الجناة في ظروف تتوافر فيها معايير السلامة والأمن والمعاملة الإنسانية. وأشجع الدول الأعضاء على ترشيح قضاة دوليين إضافيين للعمل في المحكمة الجنائية الخاصة. ويشكِّل تسليم تقرير المشاورات الوطنية الذي يتضمن مشروع القانون المتعلق بلجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة رسمياً إلى رئيس البلاد أمام المعارضة ورابطات الضحايا والمؤسسات الوطنية والشركاء الدوليين حدثاً يبعث على الأمل في إسماع أصوات الضحايا وتعافي البلاد، وهو أمر لا بد منه لاستمرار عملية السلام. فهو دليل على الأثر القيِّم للدعم الفني والمالي الذي تقدِّمه البعثة المتكاملة لإتمام هذه العملية الحاسمة، التي تساعد على تحقيق المصالحة الوطنية الدائمة.

88 - وما زال منع وقوع النزاعات قبل نشـــوبها يمثل أولوية بالنســـبة لي. وما زلت أؤكد أهمية الحوار والمصالحة على المستوى المحلي لمنع النزاعات وإدارتها. فهذه الآليات تُحدث فرقاً ملموساً في حياة الكثيرين الذين يعيشـون معاً في مجتمع بغض النظر عن العرق أو الدين. وأرحب بإنشـاء لجان لمنع النزاعات المتعلقة بالترحال الرعوي وإدارتها في المحافظات المتضررة.

89 - ولهذه الغاية، أرحب بالجهود المبذولة للحد من الإجرام وإنشـــاء دوائر أمن الدولة والخدمات الأســـاســـية في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك في بانغي. وقد أثمرت اســـتراتيجية البعثة المتكاملة لتحقيق الاستقرار، بما في ذلك موقف الحكومة الحاسم إلى جانب الإرادة السياسية القوية التي أبدتها بالتعاون الوثيق مع قادة المجتمع. وللمرة الأولى منذ بداية النزاع، كان بإمكان رئيس الوزراء الســـير في شـــوارع حي PK5 ببانغي، الذي أُعيد فتح مركز الشـــرطة فيه وأنشـــئت منطقة خالية من الأســـلحة، كما انضـــمت بعض العصـابات الإجرامية إلى برنامج البعثة للحد من العنف المجتمعي. وبالنظر إلى انعدام الأمن الذي طال أمده داخل الحي وحوله وكذلك إلى أسبابه الجذرية، أشجع الحكومة على الاستفادة بسرعة من عزم الأحياء في بانغي على تنفيذ استراتيجية دائمة لتحقيق الاستقرار سعياً لتمكين دوائر الأمن والإدارات التابعة للدولة من استئناف عملها وزيادة ثمار السلام لجميع الأحياء، بالتعاون الكامل مع البعثة المتكاملة والشركاء الدوليين.

90 - ووفقاً للاتفاق، يُتوقع من الوحدات الأمنية المشـــتركة أن تقوم بدورها في الأمن الانتقالي للدولة، بما في ذلك ما يتعلق بالترحال الرعوي. وهذا يتطلب إنشـــاء تلك الوحدات في جميع أنحاء البلاد، وكذلك توفير الوسـائل اللازمة لدعم عملياتها بطريقة مستدامة حتى لا تصبح هي نفسـها عاملا من عوامل عدم الاســتقرار. غير أنني قلق من التأخيرات الحاصـلة في إنشـائها والتي أدت إلى شـعور بالإحباط واندلاع التوترات بين الجماعات المســـلحة وقوات الأمن الوطنية، كما أن ذلك يســـاهم في الواقع في عدم التزام البعض منها بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وأحث جميع الأطراف على مواصلة تفعيل الوحدات الأمنية المشـتركة وتنفيذ أنشـطة نزع السـلاح والتسـريح وإعادة الإدماج بحسـن نية واحترام التزامات كل منها. وأدعو المجتمع الدولي إلى مواصلة تقديم دعمه الموحد والمنسق بطريقة يعزِّز بعضها بعضاً.

91 - ويمثل اسـتمرار نشـر قوات الدفاع والأمن الداخلي الوطنية مسـاهمة طيبة لزيادة الأمن، لا سـيما في ســياق الانتخابات. غير أنني قلق من احتمال نشـرها بحيث تكون خارج نطاق المســاءلة ومن أن تفتقر في الوقت نفســه إلى الدعم اللوجســتي المسـتدام. فهذا قد يؤثر سـلباً على فعاليتها ويشـجع نزعة الاعتداء على المجتمعات. كما أنه يزيد من خطر المواجهة مع الجماعات المســـلحة وقد تكون له عواقب على الدعم الذي تقدمه البعثة المتكاملة. وأحث الحكومة بقوة على تعزيز قيادتها وســـيطرتها على قوات الدفاع والأمن الداخلي المنتشرة وتعزيز الدعم اللوجستي، بما في ذلك تخصيص التمويل المناسب في ميزانيتها الوطنية.

92 - وبالتوازي مع عمليـات النشـــر العمليـاتي الفوريـة هـذه، أدعو الحكومـة إلى التعجيـل، بـدعم من الشـركاء، بإنشـاء حاميات عسـكرية لقواتها المسـلحة بما يتماشـى مع خطتها للدفاع الوطني. وأرحب بالجهود المسـتمرة من أجل التجنيد في صـفوف قوات الدفاع والأمن الداخلي، الذي يجب أن يتم بطريقة عادلة وشـاملة وقائمة على أسـاس الجدارة والشـفافية. وأحث الحكومة على إحراز تقدم في إدماج المقاتلين السابقين ومواءمة رتبهم العسكرية. وأرحب بإنشاء البعثة الاستشارية للاتحاد الأوروبي لدعم إصلاح قوات الأمن الداخلي بالتنسيق مع البعثة المتكاملة وفي إطار إصلاح قطاع الأمن على نطاق أوسع.

93 - ولن يتسنّ تحقيق تحسُّن مستدام في الحالة الإنسانية إلا إذا تيسَّر دخول الأحياء. فعندما لا تُقدَّم المساعدة، ترتفع مستويات الوفيات النفاسية وسوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي. وأنا أشيد بعمل أوساط المساعدة الإنسانية التي تواصل بذل قصارى جهدها كل يوم لمساعدة السكان على مواجهة انعدام الأمن وفقدان الأرواح والممتلكات. وأود أن أشكر الجهات المانحة على مساهماتها السخية في خطة الاستجابة الإنسانية في عام 2019. وأشجعها على توفير التمويل الكامل لخطة الاستجابة الإنسانية لعام 2020، حيث يحتاج أكثر من نصف السكان إلى المساعدة الإنسانية والحماية. فالمساعدة الإنسانية تظل هي شبكة الأمان الاجتماعي الأساسية للسكان، إن لم تكن هي الوحيدة.

94 - وينبغي ألا تلبي المساعدات الإنسانية سوى الاحتياجات العاجلة بينما يكتسب البلد القدرة على دعم السكان بمفرده بمساعدة الشركاء الإنمائيين. وأرحب بالخطوات التي اتُّخذت لتحسين التنسيق الإنمائي. لكنني ما زلت أشعر بالقلق لأن الاستثمار لا يزال يميل بشدة نحو غرب البلاد، حتى لو بدأت تدفقات التمويل تتنوّع، وما زالت المناطق المهمشة عادة تتلقى نصيباً أصغر بشكل غير متناسب من الدعم الإنمائي. كما أنني قلق من التأخيرات الحاصلة في المضي قدماً في تنفيذ خطط التنمية الإقليمية المنصوص عليها في الاتفاق.

95 - ومن دواعي سروري تحسُّن العلاقات بين جمهورية أفريقيا الوسطى والبلدان المجاورة، كما يتضح من زيارتي رئيسي رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية إلى بانغي. إن استقرار جمهورية أفريقيا الوسطى واستقرار المنطقة مرتبطان ارتباطاً لا ينفصم ويجب الحرص عليهما انطلاقاً من روح حُسن الجوار. لذلك أرحب بانعقاد اللجنة المشتركة بين جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، والتحضيرات لاجتماع لجنة مشتركة بين جمهورية أفريقيا الوسطى والسودان. وأنا أشجع سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى على مواصلة الجهود لإقامة شراكات مع البلدان المجاورة الأخرى، ولا سيما لإدارة الحدود المشتركة، وضمان تنفيذ التوصيات التي تصدرها اللجان المشتركة.

96 - وأشيد بالعمل الاستباقي للجهتين الضامنتين للاتفاق والميسِّرين له، الذين يواصلون مع البعثة المتكاملة والشركاء الآخرين العمل بشكل ملموس مع الأطراف الموقِّعة على الاتفاق لتشجيعها على الالتزام به. فجمهورية أفريقيا الوسطى بحاجة إلى دعم قوي ومستمر من جميع الشركاء لإحراز تقدم مطرد في طريقها إلى السلام. ويتعين على جميع الشركاء القيام بدورهم، دون أن يحلوا محل مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى الذين عليهم أن يتولوا بأنفسهم المسؤولية في نهاية المطاف عن مستقبلهم. وستواصل الأمم المتحدة رعاية شراكات استراتيجية قوية سعياً لبلوغ الأهداف المشتركة، لا سيما مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، بما في ذلك بصفتهما الجهتان الضامنتان للاتفاق، ومع الميسِّرين والشركاء الآخرين المتعددي الأطراف والثنائيين كالاتحاد الأوروبي.

97 - وستحافظ البعثة المتكاملة على التوازن الدقيق الذي حققته في بذل المساعي الحميدة باتخاذ موقف حازم ابتغاء تعزيز أثرها السياسي. وستواصل بذل الجهود لتحسين أدائها، علاوة على ترسيخ العلاقات مع الشركاء الرئيسيين. ولا يزال تعاون البعثة المتكاملة الممتاز مع الجهات الفاعلة على أرض الواقع يبيِّن فوائد اتباع نهج متماسك للأمم المتحدة يُتوخى منه إيصال ثمار السلام التي تمس الحاجة إليها بشكل عاجل إلى سكان جمهورية أفريقيا الوسطى وإرساء الأساس للسلام المستدام في الوقت ذاته.

98 - لقد استثمر سكان جمهورية أفريقيا الوسطى، بدعم من الشركاء، الشيء الكثير في ما يحقِّق السلام والاستقرار في بلدهم. وستكون الفترة المقبلة صعبة حقاً، لكنني واثق من أننا نستطيع بل يجب أن نستمر في إحداث تأثير إيجابي. فمخاطر التقاعس عن القيام بذلك كبيرة للغاية. ولا يزال السلام والاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى هشّين. لذا ينبغي ألا يكونا عرضة للخطر. فخطر تأجيج حلقة أخرى من النزاع كبير للغاية وآثار ذلك كبيرة للغاية على الشعب والبلد والمنطقة. وقد تحمَّل السكان وطأة الصراع والآثار المترتبة على التأخر في تحقيق السلام. فعامل الوقت جوهريٌّ. وسيظل الاستمرار في التقدم الذي أُحرز بالفعل والبناء عليه يستلزم منا بذل جهود مشتركة، لأجل غايات من بينها ضمان عدم تعثر الاتفاق وإجراء انتخابات ذات مصداقية.

99 - وفي الختام، أود أن أعرب عن خالص تقديري لممثلي الخاص لجمهورية أفريقيا الوسطى ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، مانكور ندياي، على قيادته المتفانية. وأثني أيضاً على موظفي الأمم المتحدة المدنيين وجنودها النظاميين لالتزامهم بإحلال السلام والاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. كما أعرب عن خالص امتناني لجميع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة والبلدان المانحة والمنظمات الإقليمية والمتعددة الأطراف والمنظمات غير الحكومية وسائر الشركاء لما قدموه من دعم قيّم. وأشيد بشكل خاص بالجهود الأساسية المستمرة التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وكذلك المنطقة، للمساعدة على إحلال سلام دائم في جمهورية أفريقيا الوسطى.

المرفق الأول

بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى: قوام الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة في 1 شباط/فبراير 2020

	العنصر العسكري				عنصر الشرطة	
البلد	*المراقبون العسكريون*	*ضباط الأركان*	*الجنود*	*المجموع*	*وحدات الشرطة المشكلة*	*الشرطة المدنية*
الأرجنتين	–	2	–	2	–	–
بنغلاديش	11	16	1 000	1 027	–	–
بنن	3	5	–	8	–	20
بوتان	2	2	–	4	–	–
بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	3	2	–	5	–	–
البرازيل	3	5	–	8	–	1
بوركينا فاسو	–	1	–	1	–	34
بوروندي	5	7	745	757	–	–
كمبوديا	5	6	200	211	–	–
الكاميرون	3	6	747	756	279	18
الصين	–	2	–	2	–	–
كولومبيا	1	0	–	1	–	–
الكونغو	5	10	–	15	140	2
كوت ديفوار	–	3	–	3	–	25
تشيكيا	3	–	–	3	–	–
جيبوتي	–	–	–	–	–	3
مصر	8	20	985	1 013	140	8
فرنسا	–	9	–	9	–	5
غابون	–	2	450	452	–	–
غامبيا	4	4	–	8	–	6
غانا	3	10	–	13	–	7
غواتيمالا	2	2	–	4	–	–
غينيا	–	–	–	–	–	17
إندونيسيا	6	8	200	214	140	6
الأردن	3	5	–	8	–	23
كينيا	7	7	–	14	–	–
مدغشقر	–	–	–	–	–	1
مالي	–	–	–	–	–	17

البلد	العنصر العسكري				عنصر الشرطة	
	المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	الجنود	المجموع	وحدات الشرطة المشكلة	الشرطة المدنية
موريتانيا	8	7	450	465	277	–
المكسيك	1	1	–	2	–	–
المغرب	2	16	749	767	–	–
نيبال	4	13	720	737	–	–
النيجر	2	4	–	6	–	34
نيجيريا	0	2	–	2	–	–
باكستان	12	26	1 213	1 251	–	–
باراغواي	2	1	–	3	–	–
بيرو	5	7	205	217	–	–
الفلبين	2	1	0	3	–	–
البرتغال	–	8	180	188	–	14
جمهورية مولدوفا	2	1	–	3	–	–
رومانيا	–	–	–	–	–	7
الاتحاد الروسي	3	10	–	13	–	–
رواندا	8	19	1 359	1 386	420	18
السنغال	–	11	96	107	280	37
صربيا	2	3	71	76	–	–
سيراليون	4	1	–	5	–	–
إسبانيا	–	–	–	–	–	4
سري لانكا	2	2	109	113	–	–
السويد	–	–	–	–	–	5
توغو	4	5	–	9	–	22
تونس	2	–	–	2	–	23
جمهورية تنزانيا المتحدة	–	6	450	456	–	
الولايات المتحدة الأمريكية	–	8	–	8	–	–
أوروغواي	–	1	–	1	–	–
فييت نام	1	5	–	6	–	–
زامبيا	7	15	909	931	–	–
زمبابوي	2	–	–	2	–	–
المجموع	**152**	**307**	**10 838**	**11 297**	**1 676**	**357**

المرفق الثاني

الخريطة

